كشف عنها موظف سابق بقسم تكنولوجيا المعلومات في البنك

التسريبات تلاحق «HSBC» سويسرا وتحرج الحكومة البريطانية

لندن - «وكالات»: يواجه بنك إتش إس بي سي المزيد من المشاكل القضائية بعد تقارير إعلامية عن أنه ساعد بعض عملائه الأثرياء على التهرب من الضرائب، وذلك بعد سلسلة دعوات قضائية على مدار السنوات الماضية نتج عنها دفع البنك غرامة قياسية بلغت 1.9 مليار دولار.

وتخص الاتهامات الأخيرة تعاملات وحدة اتش إس بي سي المختصة بإدارة الثروات خلال الفترة بين عامي 2005 و2007.

وكشفت تسريبات لملفات سرية لدى البنك أن وحدته السويسرية ساعدت بعض عملائها الأثرياء على تفادي الضرائب من خلال تسويق حسابات (أو منتجات مالية) تساعد على تجنب الضرائب وإخفاء أصول بملايين الدولارات والسماح لعملائها بسحب مبالغ نقدية ضخمة بصعب متابعتها.

التسريبات التي كشف عنها موظف سابق في قسم تكنولوجيا المعلومات في البنك تشمل 30 الف حساب تقارب قيمة أصولها 120 مليار دولار مملوكة لمشاهير في السياسة والفن والرياضة والأعمال، علما بان امتلاك حساب سويسري ليس جريمة في حد ذاته، ويتوجب على السلطات تقديم أدلة لاثبات أي مخالفات للقوانين الضريبية.

بنك إتش إس بي سي

وفي بيان له اعترف بنك اتش إس بي سي بمسؤوليته عن فشل امتثاله للنظم واللوائح السويسرية، قائلا إنها لم تكن متكاملة بشكل تام لدى الشركة الأم، وهو ما قادها إلى اتباع معايير تنقصها الصرامة، كما أكد البنك تشديده القواعد والنظم الرقابية ووضع قيود صارمة على السحوبات التي تتجاوز قيمتها 10 الاف دولار.

واتخذت الفضيحة في بريطانيا طابعا سياسيا مع الكشف عن عودة بعض الحسابات المشبوهة لرجال أعمال من موالي الحزب الحاكم، كما أن الاتهامات الأخيرة تعتبر محرجة لرئيس الوزراء، نظرا إلى انه عين رئيس اتش إس بي سي في عهد التجاوزات سيقين جرين وزيرا للتجارة عام 2010، وكان رئيس وزراء بريطانيا يفيد كاميرون قد قال «لماذا لم يعترض حزب العمل على تعيين سيقين غرين وزيرا للتجارة؟ لماذا واصلوا الاجتماعات معه حتى عام 2013؟ أنا مسؤوليتي على القوانين الضريبية ولم يكن أحد أشد صرامة مني».

كما تواجه هيئة الضرائب انتقادات شديدة لبطء استجابتها، لذا قالت الهيئة إنها ستوسّع تحقيقاتها لتشمل جهات قضائية أخرى، كما أكدت وزارة المالية أنها ستبدأ تحقيقا منفصلا.

وقال ايكل هيوسن محلل مالي في cmc markets «التجنب الضريبي ليس جريمة في حد ذاته وامتلاك حساب سويسري ليس جريمة ولكن هذه القضية تأتي في إطار الجو العام المادي للقطاع البنكي والخطاب السياسي حول المعاملة التفضيلية للبعض على حساب باقي المجتمع، لذا أعتقد أن هذه المسألة مضرة جدا للبنوك البريطانية». وتشير بعض التقارير إلى أن الحكومة البريطانية تعمل على إدخال قوانين جديدة تشدد القواعد على الدخل في حسابات الأوفشور.

تشمل 30 ألف حساب تقارب قيمة أصولها 120 مليار دولار مملوكة لمشاهير في السياسة والفن والرياضة والأعمال

بالتنسيق والتشاور مع سائر دول مجلس التعاون

الإمارات تدرس فرض ضرائب على الشركات

وزارة المالية الإماراتية تدرس فرض ضرائب على الشركات

أبو ظبي - «وكالات»: أفادت وزارة المالية الإماراتية بأنها تدرس فرض ضرائب على الشركات، على أن يتم تطبيقها على المستوى الاتحادي.

وقال وكيل الوزارة، يونس الخوري، خلال مؤتمر صحافي، عقد في أبوظبي إن «الوزارة منذ عام 2007 اجرت دراسات عدة، منها ضريبة القيمة المضافة، بالتنسيق والتشاور مع دول الخليج، إذ يوجد مقترح بفرض ضريبة قيمة مضافة بنسبة تراوح بين 3 و5% على كل القطاعات الخدمية والإنتاجية».

وأوضح الخوري أن «هناك بعض الاستثناءات التي قد تطلبها الدول الأعضاء، مثل استثناء المواد الغذائية أو الرعاية الصحية أو غيرهما، وستجتمع اللجنة المالية لدول الخليج الشهر الجاري لاستكمال المناقشات حول هذا الأمر».

ولفت الخوري خلال المؤتمر الذي خصص لمناقشة آخر التطورات الخاصة بمشروع اتفاقية بشأن قانون الإمتثال الضريبي الأميركي (فاتكا)، إنه «طلب من الوزارة عمل دراسة عن ضرائب الشركات، إلى جانب دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لفرض الضرائب»، بحسب صحيفة «الإمارات اليوم».

وشدد الخوري على أن «هذه الدراسات لم ترفع بعد لمجلس الوزراء، إذ يجب على وزارة المالية التنسيق أولا مع الجهات المحلية الموجودة في مختلف الإمارات لتدارس النسب والقطاعات، وتأثير كل ضريبة بشكل مفصل»، مشيرا إلى أنه «لا يوجد حتى الآن تاريخ محدد يجب الإنتهاء فيه من الدراسة».

يشار إلى أن تقريرا سابقا صادرا عن البنك الدولي صنف الإمارات باعتبارها الأقل من حيث الأعباء الإدارية في دفع الضرائب من قبل الشركات على مستوى الشرق الأوسط، تليها قطر ثم السعودية، يأتي ذلك في وقت تتزايد فيه المطالبات بفرض ضرائب على أرباح الشركات العاملة بالدولة، لاسيما القطاع الخاص، في ظل إنفاق الدولة خلال الأعوام الماضية قرابة 70 مليار درهم في مشروعات متنوّعة، اسهمت في تحسين بيئة عمل هذه الشركات.

ولا يوجد في الإمارات أي أنواع من الضرائب، سواء على الدخل أو الشركات.

يتركز حول برنامج التقشف الذي تسعى حكومته لتغييره

وزير المالية اليوناني: لدينا خلاف جوهري مع مجموعة اليورو

انهيار المفاوضات الأوروبية يضع أثينا فوق صفيح ساخن

بروكسل - «كونا»: أكد وزير المالية اليوناني يانيس فاروفاكيس انه لايزال هناك خلاف جوهري بين بلاده ومجموعة اليورو حول برنامج التقشف الذي تسعى الحكومة اليونانية الحالية لتغييره.

وقال فاروفاكيس في تصريح للصحفيين عقب اجتماع وزراء مالية مجموعة اليورو أمس - لبحث أزمة ديون اليونان «ان برنامج التقشف فشل في تحقيق الاستقرار باليونان وخلق أزمة إنسانية كبيرة».

وأضاف «نحن مستعدون للقيام بكل ما يلزم للتوصل إلى اتفاق مشرف خلال اليومين المقبلين وحكومتنا ستقبل كافة الشروط التي يمكنها الوفاء بها شرط ألا تفرض أي أزمة على مجتمعنا».

وأشار الى «ان الغرض من الاجتماع كان وضع أرضية مشتركة لفترة الشهور الأربعة إلى الستة المقبلة للتوصل إلى عقد جديد طويل الأمد» مؤكدا ان المناقشات ستتواصل في الأيام المقبلة.

ورأى «ان أوروبا ستخرج باتفاق جيد لما يبدو انه طريق مسدود وبالتالي ستبقى اليونان في مجموعة اليورو».

وكانت مديرة صندوق النقد الدولي كريستين لاغارد أكدت عقب الاجتماع ان مجموعة اليورو مستعدة لمساعدة اليونان في إعداد طلب تمديد برنامج المساعدات الحالي موضحة انه أمام أثينا حتى نهاية الأسبوع لتقديم طلبها للشركاء في مجموعة اليورو ومعتبرة انه من الأفضل لها العمل معهم اذا كانت بحاجة للمساعدة.

وقد ظهر موضوع احتمالية خروج اليونان من منطقة اليورو للمرة الأولى منتصف عام 2012، وعاد اليوم إلى الواجهة ليتصدر عناوين الصحف، وسط تساؤلات حول الصورة كيف تكون في حال تخلى اليونان عن العملة الأوروبية الموحدة والتداعيات المتوقعة على الاقتصاد.

ويرى الخبراء انه يصعب التنبؤ بهذا المستقبل، خاصة وان مثل هذه الحالة لا سابقة لها، لكن الإجماع يبدو على ان التخلي عن اليورو سيحمل معه انعكاسات سلبية كثيرة، انعكاسات سترافق أي عملة جديدة تتبناها البلاد.

وهذه بحد ذاتها نقطة أخرى تكثر التكهنات حولها، فهل تعود اليونان إلى عملة الدراخما؟ أو انه يتم وضع علامات معينة على اليورو اليوناني لتفرقته عن اليورو لدى الدول الأخرى؟.

ومهما كانت الإجابة، يبدو ان الأكثرية تجمع على ان اليونان إن قامت بمثل هذ الخطوة - فستقوم بها بسرعة بين ليلة وضحاها، ولا بد ان تبدأ بفرض قيود على حركة رؤوس الأموال وسقف على السحوبات اليومية، مثلما فعلت ايسلندا في عام 2008، عندما تعثر قطاعها المصرفي ومثلما فعلت قبرص عام 2013.

وتشير التوقعات إلى أن العملة الجديدة ستشهد هبوطا حادا في قيمتها، ففي الأرجنتين على سبيل المثال رغم أن الحالة ليست ذاتها، إلا أن البيزو تدهور 70%، في 6 أشهر عام 2002، عندما تخلت الدولة عن نظام ربط عملتها بالدولار - كما ان نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر تضاعفت.

ومن المتوقع أن يشهد أيضاً الاقتصاد اليوناني موجه كساد جديدة، مع هبوط حاد بمستويات المعيشة، نتيجة ارتفاع مستويات التضخم وانخفاض القوة الشرائية.

يذكر أن اليونان تستورد معظم حاجاتها للنفط والغاز ودفعت 7.5 مليارات يورو عن واردات الطاقة العام الماضي، وهي فاتورة سترتفع بقوة في حال تدهور العملة الجديدة.

إضافة إلى ذلك، هناك تساؤلات عدة قائمة مثل ماذا سيحدث لمدخرات اليونانيين باليورو خارج اليونان؟ وكيف ستتأثر البنوك اليونانية عند اعتماد عملة جديدة؟ هل قد تؤدي هذه الخطوة الى تعثرها هي الأخرى؟.

لكن الصورة ليست كلها سوداء، فمصائب قوم عند قوم فوائد، فالمستفيدون من خطوة كهذه قطاع السياحة ومصدري بعض المنتجات اليونانية كزيت الزيتون والفاكهة والذين، ومواد البناء التي ستصبح أقل تكلفة على مستورديها.

وكالة الطاقة الدولية: «داعش» يشكل تحدياً كبيراً للنفط

تقطر داعش

طوكيو - «رويترز»: قال كبير اقتصادي وكالة الطاقة الدولية، أمس الثلاثاء، إن تنظيم داعش في العراق وسوريا أصبح تحديا كبيرا للاستثمارات اللازمة للحيلولة دون نقص معروض النفط في العقود المقبلة.

وفي حين أطلقت وكالة الطاقة تحذيرات بأن إنتاج الشرق الأوسط من الخام ينبغي أن يزيد في العقد المقبل لتلبية الطلب المتوقع، قال فاتح بيرول، كبير اقتصادي الوكالة، إنه مازالت هناك وجهات نظر «قاصرة» بشأن الحاجة إلى الاستثمار في وقت تضطر فيه شركات الطاقة إلى تقليص أعمال الحفر الجديدة بسبب انخفاض أسعار النفط.

ولن يكون إنتاج النفط الأميركي من التكوينات الصخرية - والمتوقع زيادته في المدى القصير حتى مع تقليص أعمال الحفر والاستثمار - كافيا لتلبية الطلب.

وقال بيرول إنه ينبغي أن يلبي منتجو الشرق الأوسط التقليديون الزيادة المتوقعة في الاستهلاك، وإن من المتوقع أن يسهم العراق بنحو 50 بالمئة من كميات النفط الإضافية المطلوبة.

وأوضح لجمعية قطاع الغاز الياباني، أن ذلك يعني «أننا نواجه مشكلة في الوقت الراهن». وكان يتحدث بعد أربعة أيام من تأكيد وكالة الطاقة تعيينه ليحل محل ماريا فان دير هوفن في منصب المدير التنفيذي في نهاية أغسطس.

وقال بيرول «المشاكل الأمنية الناجمة عن داعش وآخرين تخلق تحديا كبيرا للاستثمارات الجديدة في الشرق الأوسط، وإذا غابت تلك الاستثمارات اليوم فلن نحصل على نمو الإنتاج الذي تشتد الحاجة إليه خلال العقد المقبل».

وأضاف «الشهية للاستثمار في الشرق الأوسط شبه منعدمة بسبب الضبابية في المنطقة».

تراجع حاد للعجز التجاري في أوكرانيا مع هبوط الواردات

كييف - «رويترز»: أظهرت بيانات رسمية أن عجز الميزان التجاري في أوكرانيا تقلص بشكل حاد في العام الماضي إلى 468.3 مليون دولار، لكن هذا يرجع إلى انخفاض الواردات في أعقاب نزاع بشأن سعر الغاز مع روسيا، وتراجع حاد في قيمة العملة الأوكرانية الهريفنيا.

وتضرر اقتصاد أوكرانيا بسبب عام من الاضطراب السياسي والحرب، وهو ما وضع الجمهورية السوفيتية سابقا على شفا الإفلاس.

والحق الصراع مع المتمردين المؤيدين لروسيا في المناطق الصناعية بشرق أوكرانيا الضرر بصادرات البلاد الرئيسية مثل الصلب.

وقال جهاز الإحصاءات الحكومي، إن إجمالي الصادرات الأوكرانية انخفض 13.5 بالمئة في العام الماضي إلى 53.9 مليار دولار، بينما هوت الواردات 28.3 بالمئة إلى 54.381 مليار دولار.

وكان عجز الميزان التجاري قد بلغ 13.5 مليار دولار في العام 2013.